Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (3), Issue (10) : 30 Oct 2019
P: 99 - 121

ISSN: 2522-3380

مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (3)، العدد (10) : 30 أكتوبر 2019 م
ص: 99 - 121

Hiropumi Ito and his role in the Japanese reform movement (Meiji era 1841-1909 "Historical Study"

Khansaa Zaki Shams Al-Din Al-Rawi

Specialist supervision || Karkh first || Ministry of Education || Baghdad || Iraq

Wassam Hadi Akkar Tamimi

Directorate of Education || Karkh II || Ministry of Education || Baghdad || Iraq

Abstract: It provoked the reform movement that took place in Japan era (Meiji Meiji- enlightened judgment), in the nineteenth century, the great admiration and great interest from the presence of some researchers, trying to decipher the secrets of the success of the Japanese experience and superiority dazzling and fast on the rest of the world. Some might gather that the success of that experience is the result of a vehicle and a complex of social, economic, political, intellectual and cultural developments experienced by Japan since the seventeenth century, invested by reform leaders and became the starting point of the Renaissance and modern Japanese point of strength. The highlight of the reform leaders in the Meiji era is (Hirobumi Ito), who make unremitting efforts to promote Japan all the magazines for their arrival into the ranks of major powers at the time. Accordingly, the search section on three axes, first touched on the upbringing, education and positions Tolha Hirobumi Ito even in 1881, and the second dealt with his contribution to the age of the Japanese Constitution in 1889, while said third axis his role as prime minister and end his political career in 1909.

Keyword: Hiropumi Ito- reform- Meiji.

(هيروبومي إيتو ودوره في حركة الإصلاح اليابانية (عهد ميجي 1841-1909 "دراسة تاريخية"

خنساء زكي شمس الدين الراوي

الإشراف الاختصاصي || الكرخ الاولى || وزارة التربية || بغداد || العراق

وسام هادي عكار التميمي

مديرية التربية || الكرخ الثانية || وزارة التربية || بغداد || العراق

المُلخص: أثارت حركة الإصلاح التي حدثت في اليابان أثناء عهد (ميجي Meiji- الحكم المستنير) (*)، في القرن التاسع عشر، إعجاباً شديداً واهتماماً بالغاً من لدن بعض الباحثين، محاولين فك أسرار نجاح التجربة اليابانية وتفوقها المهر والسريع على باقي بلدان العالم، إذ رأى البعض أن نجاح تلك التجربة هي حصيلة مركبة ومعقدة من التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية والحضارية التي عرفتها اليابان منذ القرن السابع عشر، التي استثمرها قادة الإصلاح وغدتْ منطلقاً للنهضة اليابانية الحديثة ونقطة قوتها.

الكلمة المفتاحية: هيروبومي إيتو – الإصلاح – ميجي.

المقدمة:

أهمية البحث:

يُعد (هيروبومي إيتو)، أبرز قادة الإصلاح في عهد ميجي الذي بذل جهوداً حثيثة للارتقاء باليابان بكافة المجلات من أجل وصولها إلى مصاف الدول الكبرى حينذاك. وعليه، قسم البحث على ثلاثة محاور، تطرق الأول إلى نشأته وتعليمه والمناصب التي تولها هيروبومي إيتو حتى عام 1881، وتناول الثاني إسهامه في سن الدستور الياباني عام 1889، في حين أوضح المحور الثالث دوره في رئاسة الوزراء ونهاية عمله السياسي عام 1909.

إشكالية البحث:

إن الإشكالية التي يطرحها البحث هي محاولة لاستقراء مُعطيات حركة الإصلاح اليابانية ومدى تأثيرها في الاوضاع السياسية وانعكاساتها الإيجابية على الجانبيين الاقتصادي، وما هو أثر هيرو بومي إيتو في دعم وتعزيز تلك الحركة.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وبما يوائم وطبيعة الموضوع الذي يزاوج بين التاريخ والسياسة، ملتزماً في الوقت نفسه بين التسلسل التاريخي ووحدة الموضوع.

أولاً- مولده ونشأته وتعليمه حتى عام 1868:

يُعد (هيروبومي إيتو) Hirobumi Ito 1841- 1909. أحد قادة الإصلاح ورجل الدولة الأبرز في اليابان الحديثة، ومهندس أول دستور لها، ورئيس وزراء لأربع مرات، ورئيس مجلس شورى الإمبراطور لثلاث مرات، ويعود له الفضل في جعل اليابان دولة قومية حديثة. أطلق عليه الإمبراطور (موتسوهيتو Mutsuhito 1868-1912)[Encyclopedia,1983v.5] لقب **(الأمير Prince)**، بينما أطلق عليه الغربيون بـ **(بسمارك اليابان)** [Wilfried,1980]، بوصفه الرجل النابغة الذي لم يدخل إصلاح في اليابان إلا وكان له يد فيه، ولم يكن لها عمل مفيد أو ارتقاء كبير إلا وكان الساعد الأقوى في وضعه وتنميته، يبدي الرأي فيتبعه الآلاف من نخبة اليابانيين. ففي الوقت الذي قاد دفة السياسة الخارجية وإدارة مجلس النواب من جهة، تجده يراقب ويطور القطاعيين الاقتصادي والتعليمي من جهة أخرى، مثل اليابان في مفاوضاتها الخارجية أثناء عمله السياسي فعرف عنه الدهاء والحنكة السياسية [كامل,1904].

ولد إيتو في مقاطعة (تشوشوshu Chōshu)- بمدينة (ياماغوتشي-Yamaguchi جنوب غرب اليابان حاليا- لأسرة من (الساموراي Samurai) [عباس,2013]، دخل أحدى المدارس الخاصة (شيجيوكو Shijuku) وهي مدارس أسسها معلمو الكونفوشيوسية ودارسوها- عام 1857 التي وضع موادها الدراسية المفكر (يوشيدا شوين Yoshida Shoin 1830-1859)، فتشبع بأفكاره وأضحى من أكبر مناصري قضية الدفاع عن منصب الإمبراطور، لاسيما بعد تزايد حركة المطالبة الشعبية المناهضة للوجود الأجنبي في اليابان، فكان من أشد المتحمسين لشعار (وقروا الإمبراطور واطردوا البرابرة Revere the Emperor Expel the Barbarians) المعروف باليابانية (سونو جويiJōi Sonnō) [Herschel,1960]. وفي المرحلة الثانية من الدراسة ذهب إيتو إلى (ناكازاكي Nagasaki - جنوب اليابان) بهدف دراسة مناهج التدريب العسكرية الغربية، وفي عام 1862 توجه برفقة صديقه (كيدو كوين kido koin 1833-1877) إلى العاصمة (إيدوEdo) [Encyclopedia1983v2]، إذ عمل الاثنان على إقامة روابط مع نشطا تدعم مكانة الإمبراطور [اعفيف,2010]. وبذلك تشربت أفكاره بالفكر الكونفوشسي من جهة والفكر الغربي من جهة أخرى، الأمر الذي أثر بصورة واضحة على أفكاره اللاحقة.

غدا إيتو أحد زعماء حركة إسقاط حكومة الـ (شوگون Shogun)- أي الحاكم العسكري الأعلى- وفي عام 1862 قام مع صديقه (إينويو كاورو Inoue Kaoru 1830-1915) بإحراق السفارة البريطانية في العاصمة إيدو، فقامت السلطات المحلية بملاحقتهما فألقت القبض على إينويو، بينما هرب إيتو إلى أحدى فتيات الـ (غيشا Geisha) (دلي,1990)/ (Encyclopedia)، التي كان يتردد عليها، وقبل وصول السلطات ألبها، وضعته تحت أدوات الاستحمام، فلما سألوها عنه قابلتهم بكل سكينة وثبات جأش وقالت لهم لقد خرج منذ وقت، واستمرت تسكب الماء إمامهم فانطلت الحيلة عليهم (عيسى، وحسن2001،)/ (كامل,1904)، وعليه أنقذت أحدى فتيات الغاشيا أكبر ساسة اليابان لاحقاً.

عقب ذلك تمكن إيتو بمعية أربعة من شباب تشوشو في رسم خطة جريئة عام 1863 للإبحار سِراً إلى لندن لغرض الدراسة فيها، بدعمهم كبير من تاجر ثري من تشوشو مقيم في العاصمة إيدو (الهاشمي,1925). ونُقِلَ الطلبة على متن سفينة بريطانية إلى لندن اشترتها مقاطعة تشوشو من شركة (كاردن ماثينوس Garden Mathinos)، التي تُعدّ واحدة من أكبر الشركات التجارية البريطانية العاملة في الشرق الأقصى. ووافقتْ الشركة على طلب نقل الطلبة، برغم الحظر الحكومي على السفر إلى الخارج، إذ تنكروا بثياب غربية في مخزن الفحم في السفينة لتفادي كشفهم، وأبحروا في الثاني عشر من آيار 1863، وعند وصول الطلبة إلى لندن حضوا باهتمام كبيراً من قبل (الكسندر وليمسون Alexander Williamson 1824-1904)، استاذ الكيمياء في كلية روتغرس، إذ وفّر لهم احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك تعليمهم القواعد الخاصة باللغة الإنكليزية، فضلاً عن رعايته الفكرية والعلمية لهم. كما حظوا بمعاملة طيبة من زوجته فأشعرتهم بأنهم جزءً من عائلتها (عبود,2016).

مثّلَ انتقال إيتو الجذري من يابان (توكوگاو (Tokugawa [*] إلى لندن انعطافةً تاريخيه مُهمة، أدخلته في أكثر المجتمعات التقنية تقدماً في العالم، لاسيما بعد التطور الصناعي الذي شهدته لندن وقتذاك، فضلاً عن الانتقالة التعليمية من دراسة الكلاسيكيات الصينية إلى دراسة العلوم الحديثة في واحدة من أهم المؤسسات العلمية الكبرى للحضارة الغربية، إذ وقع اختيار إيتو على دراسة الشؤون العسكرية والأمور السياسية والقانون، في حين قرر الطلبة الآخرون دراسة العلوم الصرفة والهندسة (Benjamin, 2009).

قام إيتو بزيارة المواقع الصناعية للاطلاع ميدانياً على المُنجزات التقنية البريطانية، وما توصلتْ لهُ القوتين الصناعية والعسكرية للعالم الغربي، بيد ما دفعه إلى اتخاذ قراراً مفاجئاً في آذار 1864 بالعودة إلى اليابان، هو اطلاعه على مقال نشر في صحيفة (تايمس Times) اللندنية، مُشيراً إلى مزاعم البحرية البريطانية العاملة في الشرق الأقصى القيام بقصف وشيك لميناء (شيمونوسكي Shimonoseki– جنوب غرب هونشو وسط اليابان)، ما لبث أن شد إيتو الرِحال من لندن بسرعة إلى (يوكوهاما Yokohama) في العاشر من حزيران 1864، للعمل سلمياً على إنهاء الأزمة بين الطرفين، وتلافي وقوع الكارثة، إلا إن محاولته لم تجدِ نفعاً (عبود، 2016).

يتضح مما تقدم أن هيروبومي إيتو بهذا التكوين المزدوج الذي جمع بين أفكار التيار القومي والأخذ بالمعارف الغربية، يكون أنموذج جمع بين قيم التيار المحافظ والأخذ بمبادئ الحضارة الغربية.

وبعد عودته إلى تشوشو تعاون إيتو مع جماعة من المثقفين عملوا سوية على إصلاح شؤون مقاطعتهم، ومن ثم تحالف مع مصلحي مقاطعة (ساتسوماSatsuma - تقع على الساحل الجنوبي لليابان- عرف بتحالف (تشوشو-ساتسوما) لدعم الإصلاح في كلتا المقاطعتين (نعمان، 2012). وعلى أثر بسقوط الشوگونية عام 1868، وقيام حكمومة ميجي، عين إيتو حاكم على مقاطعة (هيوغو Hyogo – جنوب غرب اليابان)، وبالتدرج الوظيفي عين مساعد نائب وزير الشؤون المالية، وقام بمجموعة من الإجراءات لدعم الوضع الاقتصادي، فضلاً عن وضع خطة لبناء خط للسكة الحديد تربط بين طوكيو ويوكوهاما (اسماعيل، 2006). على ما يبدو أن كفاءته دفعت بالحكومة إلى ترقيته إلى مناصب متعددة وهي نقطة تسجل لصالحه.

ثانياَ: إصلاحات وإسهامات هيروبومي إيتو في سن دستور عام 1889:

في مستهل عهد ميجي أرسل إيتو عام 1870 إلى الولايات المتحدة الأميركية لدراسة نظام العملة الغربية، نتيجةً للأزمة المالية التي عانت منها اليابان، وعندما عاد إلى البلاد في العام التالي عمل مديراً لقسم الضريبة والنقد الوطني، وفي هذا الصدد قدم إيتو مقترحاً إلى الحكومة عام 1871، حثها فيه على ضرورة اتخاذ (قاعدة الذهب Gold Standard) (السامرائي، 1980)/ (Encyclopedia , 1988)، فقط أساساً للعملة الجديدة، إذا أرادت اليابان التعامل اقتصاديا مع دول العالم، وأن تترك الحكومة قاعدة الفضة التي أضعفت ثقة تلك الدول بالعملة اليابانية، برغم أنها استخدمت العملات الذهبية والفضية والنحاسية داخلياً، في حين اعتمدت الفضة لتسوية التعاملات الخارجية، وعلى آية حال تريثت الحكومة في الموافقة على ذلك المقترح حينذاك، وقد أشر النظام المصرفي في اليابان مستهل عهد ميجي حالة من الفوضى والارتباك، على إن المبادرة الأولى لإنشاء المصارف الوطنية يعود إلى عام 1872، على وفق النظام المصرفي الأميركي اللامركزي الذي اقترحه إيتو (Yasuzo, 1965).

عُين إيتو عام 1874 وزيراً للإشغال العامة، إذ أدرك أن ترسيخ دعائم الحكم الإمبراطوري المطلق معيق لكل أشكال الديمقراطية، ويتنافى مع مطالب القوى المطالبة بالمساواة بين اليابانيين في الحقوق والواجبات، فأيد إيتو تشكيل حركة ديمقراطية أدت دوراً مهما في الحياة السياسية اليابانية عام 1874، عرفت بـ (حركة الدفاع عن الحريات وحقوق الشعب The Liberty and Popular rights Movement) وهي حركة مشهورة باليابان بـ (جييو منكان اوندوو Jiyu Minken Undo)، استسقت الكثير من مقولاتها الإصلاحية من شعارات فرنسا وبريطانيا (ظاهر، 2009).

من جانب آخر، ترأس إيتو أول جمعية خاصة بحكام الأقاليم، للمطالبة بتوسيع الاشتراك الشعبي في الحكومة، ثم أصبح رئيساً لـ (مكتب التشريع الخاص بإعادة تنظيم النظام القانوني)، وبعد حدوث تمرّد مقاطعة (ساتسوما Satsuma) (*)، اقترح إيتو على الحكومة عام 1875، تأسيس جمعيات تمثيلية في البلاد على النمط الغربي، للحيلولة دون قيام معارضة تكون مصدر للخطر على الحكومة. لاقى اقتراح إيتو آذاناً صاغية من قبل الحكومة، إذ بادرت الأخيرة بتنظيم جمعيات تمثيلية محلية عام 1878، وفي البدء أسست في كل مقاطعة جمعية واحدة، وأعطت الحكومة لإيتو تنظيم عمل تلك الجمعيات، فقرر أن يعمل أعضاء تلك الجمعيات بصفة مستشارين لحكام المقاطعات ويجتمعون شهراً واحداً في كل عام، ولهم الرأي في المسائل إلى تتعلق بجباية وأنفاق الضرائب المحلية، والأشراف على الحسابات، ثم طالب بتأسيس جمعيات في المدن والقرى على غرار ما كان معمول فيه المقاطعات (LU, 1997).

حضى تيار (الحداثة Modernity)الغربية بتأييد عدد من مسؤولي حكومة ميجي، واسيما إيتو الذي تأثر بذلك التيار في كافة المجالات، ففي قطاع التعليم قدم إيتو مجموعة من المقترحات إلى الإمبراطور بعنوان (الضروريات الوطنية- كوكوزي كوموكو Kokuzei Komoku)، أشارتْ أحداها على أهمية إدخال مفهوم (التعليم العام لكل طفل)، ومؤداً" **إن التحرر من قيود الإقطاعية يكون من خلال التعليم** " وهو ما جاء متوافقاً مع رأي الحكومة، التي أوضحت إن غرض التعليم يجب أن يتلاءم مع مبادئ وإصلاحات ميجي التي أكدتْ على " **تعزيز الحكم الإمبراطوري** "، وفي هذا الصدد بين إيتو: " **إن غرض التعليم هو إن يتعلم الناس من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك العلوم والأدب، ولدينا الآن فُرصة مُناسبة لإلغاء التقاليد القديمة الموجودة عبر مئات السنين، التي أساءتْ لمنظومة تعليم جميع الأمة، إذ حان الوقت لفتح عيون الأمة وأذانها نحو التعليم الأساسي لكل شعبنا، لأن بدون ذلك فأنه سوف يضل أصم وأبكم وفاقداً للبصر، الأمر الذي يدفعنا بقوة لإنشاء نظام مدرسي كبير يبدأ من التعليم الأولي وحتى العالي، أذن لابد أن ترسخ المعرفة في كُل فرد من أفراد شعبنا**" (Benjamin, p.50-57).

وفي أطار سعي حكومة ميجي تطوير قطاع التعليم، تسلم إيتو مسودة (قانون التعليم Education Ordinance) من وزير التعليم (فوجيمارو تاناكا Fujimaro Tanaka1845-1909) (Encyclopedia, Vol.7) في 14 آيار1878، والتي قام بدوره لعرضها على الخبير القانوني والسياسي (سانيتومي سانجو Sanetomi Sanjō 1837-1891) (Encyclopedia, Vol.7)، فضلاً عن إرسال نسخة منها إلى الـ (جينروGenrō) (Encyclopedia, Vol.3)، لغرض البت في مدى صلاحيتها (Nagai, 1971).

وبعد أجراء عدد من التعديلات وافق إيتو رسمياً في 20 شباط 1879، على المسودة، وأصبحتْ تعرف بـ (إصلاحات إيتو –تاناكا التعليمية)، وجاء في الأحكام والنصوص الواردة فيها ما يلي:

1- يكون وزير التربية والتعليم مسؤولاً عن الشؤون التعليمية في البلاد.
2- يتكون المنهج الأساسي للمدارس الابتدائية من القراءة والخط اليدوي والرياضيات والجغرافية والتاريخ والأخلاقيات، وتُضاف التربية الرياضية والغناء والعلوم حسب الظروف المحلية.
3- يكون كل مجتمع مسؤولاً عن تنظيم مدرسة ابتدائية عامة تديرها لجنة ينتخبها مواطنو ذلك المجتمع.
4- ستعتمد كل مدرسة ابتدائية مواضيع منهجها بموافقة وزارة التربية والتعليم.
5- تتألف كل مدرسة عامة من مقرر دراسي يستمر لثمان أعوام، ويمكن أن ينخفض إلى أربع أعوام اعتماداً على الظروف المحلية، على أن لا تقل مدة الدراسة السنوية عن أربعة أشهر.
6- لا يقل الحضور الأدنى عن ستة عشر شهراً، لكل طفل يتراوح عمره بين الست إلى الأربع عشرة عام.
7- من الممكن فتح مدارس خاصة، وينبغي إبلاغ مكتب التعليم في واطلاعه على مناهجها الدراسية والموافقة عليها (Duke, 2009).

في السياق نفسه، نُلاحظ تشجيع إيتو للنموذج الألماني (*) في التعليم، من خلال تأكيده أن رؤية ومفهوم التعليم الياباني يفضل أن يكون شبيه بالنظام الألماني الذي يعتمد نظام ثنائي في التعليم فصلتْ فيه الصفوة عن الطبقات العامة منذ البداية، إذ تتلقى الصفوة تعليماً ليبراليا يصل بهم إلى الجامعة، بينما تتلقى الطبقات العامة تعليما أدنى يؤهلهم ليكونوا في خدمة الدولة ومطيعين لها، كما بين إيتو أن المدرسة هي أداة لبناء الأمة، وبما أن السيطرة الحكومية مركزية على التعليم، فيجب رفع شعار" **كما تكن الدولة تكن المدرسة** ". (Nagai, 1971) مضيفاً" **إن الهدف الأساس من التعليم ليس فقط زيادة المعرفة والمهارات للفرد، بل زرع قيم الرفاهية والأمن للدولة أيضاً، عبر الروح القومية المشتركة** ". علاوةً على ذلك رأى إيتو أن ألمانيا استطاعت بناء مجتمعاً مخلصاً ومتعلماً خادماً لمصالحها العامة، عبر نظام مدرسي شامل صمم لخدمة المصالح السياسية والوطنية والقومية العليا للدولة (Duke, 2009).

فضلاً عن ذلك تأثر إيتو بالأفكار التعليمية لمرشدهِ الخبير الإداري والاقتصادي وعالم الاجتماع الألماني (لورنز شتاين Lorenz Von Stein 1815- 1890)، ما شجّع على دعوته لزيارة اليابان والمساهمة في دعم الجهود اليابانية لإصلاح التعليم، إلا إنه رفض ذلك. الأمر الذي اضطره التوجه إلى (آرينوري موري) Arinori Mori (Encyclopedia, Vol.5)، عارضاً عليه مهمة إصلاح التعليم، نظير حصوله على وزارة التربية والتعليم في أول حكومة يقوم بتشكيلها، إذ رغب الطرفان بتأسيس برنامج تعليمي متكامل، يهدف إلى" **انتاج أجساداً سليمة وأذهاناً قوية** "، مؤكدين إن اليابان يجب أن تبني مؤسساتها وإدارتها على تقاليدها الخاصة، الأمر الذي كان محط ترحيب في داخل وخارج اليابان (Jansen, Others1971). من جانب آخر، أدت المشاكل السياسية إلى تولى إيتو وزارة الداخلية عام 1880، ثم أوكلت إليه مهمة تشريع دستور جديد لليابان عام1881(Encyclopedia, Vol.3). لاسيما وانه اثبت جدارته في كل الوظائف التي شغلها.

قبل التطرق إلى دور إيتو في سن دستور عام 1889، فمن الأهمية بمكان إعطاء نبذة موجزة عن الأسباب الموجبة لسنه. وبهذا الصدد أدخلت إصلاحات ميجي، تحولات عميقة في بنية المجتمع الياباني، وقادته إلى حداثة حقيقية يصعب الارتداد عنها، أو النكوص إلى المرحلة التي سبقتها، وتميزت خطوات الإصلاح، بسمات بارزة شملت

مختلف المجالات، إذ ارتكزت جميعها على إعلان ميثاق مبادئ الإصلاح الخمسة أو مرسوم القسم الإمبراطوري الصادر في الرابع عشر من آذار 1868، الذي نص على ما يأتي:

1- كل القرارات يجب أن تتخذ بعد تداول جماعي للدفاع عن مصلحة اليابان.
2- من حيث المبدأ، لا فرق بين أعلى وأدنى في اليابان، بل الجميع واحد مع الحفاظ بدقة على التراتبية الاجتماعية السائدة.
3- يجب التخلي عن التقاليد الشكلية القديمة، والعمل على أن تظهر مساواة طبيعية بين الجميع دون تمييز.
4- من الضروري أن تتوحد السلطتان العسكرية والمدنية في يد واحدة بهدف حماية حقوق كل الطبقات الاجتماعية والمصلحة القومية العليا معاً.
5- السعي لاكتساب الثقافة والتعليم العصري في أي مكان في العالم واستخدامها في بناء ركائز الإمبراطورية اليابانية (تيدمان، د.ت ، بونعمان).

كان ميثاق القسم الذي أعلنه الإمبراطور بمثابة الدستور الذي رسم بموجبه السياسة العامة لحكومة ميجي، ثم صدر في 17 حزيران 1868، أول دستور مؤقت للبلاد تم بموجبه أنشاء سلطتين في البلاد هما: التشريعية والتنفيذية، وبفضل الجمعيات السياسية التي شكل اغلبها جزءاً مهماً من حركة الحرية وحقوق الشعب. ازداد الضغط السياسي على الحكومة لمطالبتها بإنشاء حكومة نيابية، والعمل على سن دستور دائم للبلاد، لأن ميثاق القسم والدستور المؤقت لم يلبيان مطالب الشعب الذي يطمح للارتقاء بمستوى البلاد سياسياً نحو الأفضل، وعلى هذا الأساس طلب الإمبراطور تشكيل لجنة برئاسة من اجل صياغة دستور مستند على الأنظمة الدستورية المتبعة في الغرب (ضاهر، 1999).

في ضوء تلك المعطيات بدأت الحكومة تعد العدة لإصدار دستور يهدف إلى احتواء الاتجاهات المطالبة بالإصلاح، بحيث لا يخل بالأسس التي يقوم عليها نظام الحكم، فأعلن الإمبراطور بياناً في 12 تشرين الأول 1881، جاء فيه أن اليابان ستحظى بدستور عصري بحلول عام 1889، وفي اليوم نفسه تشكلت لجنة لإعداد الدستور، برئاسة هيروبومي إيتو (حامد، 1975).

تزامن عمل تلك اللجنة مع تزايد الوعي السياسي لدى الشعب، إذ أعلن ولادة أحزاب سياسية ذات منحى دستوري، فأسس (تايسوإيتاجاكي) Itagaki Taisuke 1837- 1919 (Encyclopedia, Vol.3)، (حزب الأحرار)Liberal Party المعروف باليابان بـ (جيوتوو Juyuto)، عام 1881، وأسس (شيغينوبو أوكوما Shigenobu Okuma 1838-1922) (Encyclopedia, Vol.6) (الحزب التقدمي الدستوري (The Constitutional Progressive Party) المعروف بـ (ريكان كايشينتوو Rikken Kaishinto)في آذار 1882، بينما أسس هيروبومي إيتو في الشهر نفسه (حزب الدستور الإمبراطوري-Constitutional Imperial Party) المعروف بـ (ريكان تايسايتو Rikken Taiseito)، وأعلن أن هدف تأليف الحزب هو الدفاع عن صلاحيات الإمبراطور في الدستور المقترح (ضاهر، 1999).

ومن الأهمية بمكان القول، إن الحزب الذي أسسه هيروبومي إيتو بمعية الأحزاب الأخرى لم تستمر طويلاً إذ حُلت أغلبها عام 1884، لأنها لم تعبر عن مصالح الشعب، فقد جاء أعضائها من طبقة واحدة مهيمنة على مقاليد السلطة في البلاد، وكان الانتماء للحزب السياسي-في ذلك الحين- لا يُعنى اعتناق أفكار معينة، وإنما كان يركز- في المقام الأول- الولاء الذي يربط الأعضاء بشخص الزعيم. ولا يعني ذلك أن الأحزاب السياسية التي ظهرت في عهد ميجي لم تتأثر بالفكر الليبرالي الغربي، وإنما كان تأثيرها بقدر محدود لا يتجاوز حدود المطالبة بمسؤولية الحكومة أمام مجلس نيابي منتخب من بين أبناء الصفوة الممتازة، وليس من القاعدة الشعبية العريضة. فكانت عضوية الأحزاب قاصرة على نفر من المثقفين الذين ينتمون إلى الطبقة الحاكمة. إما جماهير الشعب فكانت ترى أن نظام الحكم

السليم هو الذي يهدف إلى بناء اليابان الحديثة ويجد حلا للمشاكل اليومية التي عانى منها الشعب، ويضع حدا للتدهور الاقتصادي الذي شهدته البلاد في الثمانينات من القرن التاسع عشر على وجه الخصوص (حامد، 1976). علاوةً على ذلك، فقد أنحلت تلك الأحزاب، نتيجة تعارضها مع مصالح الإمبراطور أو فقدان الخبرة في التنظيم، وعدم رغبة الحكومة اليابانية في اقتباس تجربة العمل الحزبي من الغرب، من دون أن تكون الظروف الداخلية مهيأة لمثل ذلك العمل (ضاهر، 1999).

عوداً على بدء، ومن اجل الاطلاع عن قرب على الأنظمة الدستورية الغربية، والوقوف على كيفية تطبيقها، ترأس إيتو لجنة حكومية سافرت إلى أوربا في 14 آذار 1882، بمعية تسعة خبراء قانونيين، وعند وصولهم انقسموا إلى مجموعتين: الأول ضمت الخبراء من يجيدون اللغة الفرنسية ذهبوا إلى باريس لدراسة دستور الجمهورية الثالثة (1871-1946)، إما إيتو فقد ذهب إلى ألمانيا، وهنالك التقى بعدد من خبراء القانون والسياسة، ثم ذهبت إلى النمسا لنفس الغرض، وبعد مرور عام ونصف تقريباً عادت البعثة للبلاد في خريف 1883 بعد أن أنجز مهمته، بعد أخذ فكرة عن الأنظمة الدستورية المتبعة في الغرب (ريشاور، 2000)/(تيدمان، د.ت).

توصل إيتو عقب عودته من أوربا إلى إن السُلطة التشريعية العُليا والقوى الإدارية هما بيد الإمبراطور وأن الأخير والدولة مترادفان، وفي هذا الصدد أشار إيتو إلى: **" إن أولئك الذين أتبعوا بعض التعاليم المتطرفة في بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية وفرنسا، قادوا اليابان في المسار الخاطئ"**، ووجد في الأنموذج الألماني السياسي ضالته، وعلق في هذا الصدد قائلاً: **"استطيع الآن أن أموت وأنا راضٍ"** (Nagai, 1971).

اعتمد ايتو في إعداده مسودة الدستور على ثلاث من أبرز الخبراء في اللجنة بشكل أساس وهم: اينويو كوواشي Kaneko Kentaro 1844-1895) الذي درس في كلية (هارفارد Harvard) للقانون 1876 – 1878، والثاني هو (ايتو ميوجي Ito Myoji 1857-1934)، يعاونهم في عملهم استاذ القانون العام والمستشار القانوني للحكومة الألمانية (هيرمان روزلر Hermann Roessler)، إذ حدد إيتو وظيفة كل شخص من هؤلاء الثلاثة، فعهد بمهمة إعداد مسودة الدستور وقوانين البيت الإمبراطوري والمرسوم الخاص بالتعليم إلى كواشي يعاونه في ذلك روزلر، أما دراسة قوانين انتخاب مجلس النواب فقد اوكلت إلى ميوجي (Lu, 1997).

لاقت نصائح روزلر ترحيباً من قبل ايتو، لاسيما فيما يتعلق بمسألة معارضته للحكم الشعبي وميله لأن يكون الوزراء مسؤولين أمام الإمبراطور وليس أمام البرلمان المرتقب، في الوقت نفسه أعتمد إيتو ولجنته على الكتب القانونية والدستورية المتوافرة، منها كتاب (روح القوانين) للمفكر الفرنسي (مونتسكيو Montesquieu 1689-1755)، وفي 30 نيسان 1887 قام روزلر بترجمة مسودة الدستور الألماني إلى اللغة اليابانية كي يطلع عليها رئيس الوزراء، الذي تبعه بمسودتين إضافيتين، وقرر إيتو إن هاتين المسودتين ستكونان أسس المناقشة للدستور الجديد، استمرت اللجنة بعملها حتى تم إعداد مسودة رابعة في أيلول 1887 مستندة على المسودات السابقة وأعطيت لروزلر كي يثبت فيها ملاحظاته (Encyclopedia, Vol.3).

وأثناء سير المناقشات حول مسودة الدستور طالبت بعض الشخصيات السياسية أن (البرلمان) يجب أن يمنح الحق في تقديم اعتراضاتهم إلى الإمبراطور بخصوص الأعمال غير الشرعية التي يرتكبها بعض المسؤولين الحكوميين، إلا أن إيتو عارض ذلك الأمر بقوله: " **أن هذا الدستور قد صيغ من اجل تقوية سلطة الحاكم وبسط نفوذه وحماية حقوق الشعب** " (Hirschmeier.1986).

يبدو أن إيتو أراد من خلال رفضهِ لتلك المقترحات هو حفظ هيبة البيت الإمبراطوري وأن يبقي الإمبراطور مسؤولاً عن كل أفراد الشعب، وكان يعارض أي نقطة تطرح عليه في مسودة الدستور فيها مساس بسلطة الإمبراطور

من شأنها تقويض نفوذه، هذا فضلاً عن أن إيتو حاول من خلال الدستور الجديد أن يوفق بين مفهومين على طرفي نقيض هما: الحكم الإمبراطوري المطلق والحكومة البرلمانية.

بدأت اللجنة عملية تنقيح المسودة التي استقرت عليها، وفي بداية عام 1888 لم يبق سوى المصادقة عليها، وهنا بدأ الخلاف يدب من جديد حول من الذي يحق له المصادقة على الدستور، فقد رأى عدد من السياسيين، بان المصادقة يجب أن تتم عن طريق مندوبين منتخبين من قبل الشعب، لكن طلبهم هذا رفض من قبل إيتو، وبدلاً من ذلك طالب بتأسيس مجلس شورى الإمبراطور في العام نفسه والذي أوكلت أليه مهمة المصادقة على الدستور الجديد. إلا إن مهمة صياغة الدستور التي كلف إيتو قد تكللت بالنجاح بعد انعقاد 41 جلسة وثلاث اجتماعات خاصة، حضرها جميعها الإمبراطور ما عدا واحدة تخلف عنها، وقد استمرت تلك الجلسات المغلقة للمدة من آيار لغاية كانون الاول 1888 ([Lu, 1997]).

تم إعلان الدستور الياباني الذي عرف رسمياً بـ (دستور ميجي) في الحادي عشر من شباط 1889، الذي تألف من مقدمة وسبعة أبواب وست وسبعين مادة ([Kazuhiro, 2007]/ تيدمان، د.ت/اسماعيل،).، وقد اختير ذلك التاريخ بالذات كونه يوافق ذكرى تأسيس الأسرة الإمبراطورية الحاكمة بزعامة (جيمو تينو Jimmu Tenno 660 - 585 ق.م) وعرف رسمياً بتينو أو (ميكادو Mikado) أي الإمبراطور، وأقيم احتفالاً وطنياً بالمناسبة، ومن اجل التقليل من النقد العام، فقد عملت الحكومة على تعليق مؤقت لنشر الدستور في جميع صحف طوكيو، ولم يعكر صفو الاحتفال بالدستور الجديد سوى حادثة الاغتيال التي تعرض لها وزير التعليم آرينوري موري أثناء ذهابه لحضور مراسيم الاحتفال ([د.م، الشيشكلي، د.ت)/ (حامد، 1975)]. وعليه نستطيع أن نتقول أن ذلك الدستور لم يحض بموافقة عامة الشعب واغتيال موري دليل على ذلك.

بالرغم من أن إيتو يُعد مهندس دستور ميجي نُلاحظ وجود هنالك نقاطاً تسجل عليه مثلما أن هنالك نقاط تسجل لصالحه، وإذا أخذنا النقاط المأخوذة عليه نجد أن الدستور قد منح الإمبراطور صلاحيات واسعة وفق ما جاء بالمواد من واحد إلى السابعة عشر، في الأمور الإدارية والتشريعية والقانونية في البلاد، فضلاً عن منحه مُلكية الإمبراطورية اليابانية بأسرها وحكمها إلى ابد الدهر هو وسلالته من بعده، بل أن الدستور عد هبة من الإمبراطور لأبناء شعبه (وليس على انه حق شرعي للشعب)، وقد جاءت معظم نصوصه في مصلحة بناء نظام مركزي صارم أساسه الإمبراطور الذي يستمد قداسته الشرعية من الديانة الرسمية عرفت الـ (شنتو Shinto) ([Duus, 1976] [Dower, 1999])، ورغم كل صفات التبجيل والصلاحيات الواسعة التي أسبغها الدستور على الإمبراطور، إلا أن الإمبراطور في الواقع لم يكن يحكم البلاد فعلياً، بل كان واجهة لأقلية حاكمة سيطرت على مقاليد الحكم من خلال مواقعهم التي شغلوها في وزارة البيت الإمبراطوري ومجلس شورى الإمبراطور.

وفي السياق نفسه، فقد رغب إيتو إضفاء الصفة الشرعية على المراسيم والقوانين الإمبراطورية من خلال ختم الإمبراطور الخاص للتصديق على تلك المراسيم، كما خلا الدستور نهائياً من ذكر الجمعيات والأحزاب السياسية ودورها في الساحة السياسية، وحرية المطبوعات والصحافة التي لم يرد لها أي ذكر.

أما ما يميز الدستور فهو أن إصداره يعد انجازاً مهماً ينصب في صالح أول دولة في الشرق الأقصى أخذت تستوعب مفهوم الحداثة وتطبقه على ارض الواقع هذا من الجانب العام، أما من الجانب الخاص للدستور فقد حدد الدستور للمواطن ماله من حقوق وما عليه من واجبات، وأقر مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية، التنفيذية، والقضائية، ونص على إقامة برلمان يتألف من مجلسين هما (مجلس النبلاء) و(مجلس النواب)، والذي عرف بـ (الدايت Diet) والذي ضمن للشعب أن يكون له ممثلوه ممن ينتخبهم وفقاً لبنود قانون الانتخاب، بالرغم من

تدخل الإمبراطور في الدعوة لانعقاد البرلمان وافتتاحه وانتهاء دورته وتعطيله إلى اجل مسمى وحل مجلس النواب، فيكون بذلك قد منح الشعب جزءاً يسيراً من حرية التعبير في اختيار من يمثله في البرلمان.

حدد الدستور واجب الوزراء في تقديم النصح والإرشاد للإمبراطور، أما بخصوص النظام القضائي فقد تم توضيح طبيعة عمل المحاكم، والشروط التي يجب أن يمتلكها القضاة لغرض تعيينهم ونوعيات القضايا والمحاكمات. وقد عمل الدستور كذلك على تنظيم الشؤون المالية للبلاد من ضرائب وقروض وطنية، مع اعتماد نظام الميزانية السنوية للدولة لمعرفة حجم نفقاتها وواردتها السنوية وحصرها وفق أنظمة وضوابط حددها الباب السادس من الدستور الموسوم بـ (المالية)، أن قيام الحكومة بسن الدستور يعدّ خطوة مهمة على عتبات التحديث (علماً انها التجربة الأولى في اليابان) وقد تغير شكل الحكومة وفقاً للدستور الجديد.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن الفضل في سن الدستور إلى الجهود المضنية التي بذلها إيتو هيروبومي وأعضاء لجنة صياغة الدستور الذين عملوا بلا كلل أو ملل من اجل انجاز ما كلفوا به، ويبدو أن سبب أعجاب إيتو بالدستور الألماني هو أن السلطات الممنوحة للبرلمان مقيدة ومحددة، وهذا غير وارد في النظام البرلماني البريطاني، فضلاً عن تركز السلطات حصراً بالإمبراطور وهذا ما ينسجم مع العادات والتقاليد اليابانية حول قدسية الإمبراطور.

ثالثاً- دور هيروبومي إيتو في رئاسة الوزراء ونهاية عمله السياسي:

بدأت الإصلاحات تأخذ طريقها في اليابان منذ بداية عهد ميجي، إذ كانت تسير وزاراتها للمدة (1868–1885)، عن طريق ثلاث مكاتب هي رئيس المجلس الإمبراطوري، والمجلس الإمبراطوري، ومستشار المجلس الإمبراطوري، فضلاً عن عدد من الأقسام بمثابة وزارات، والتي غدتْ أول تنظيم حكومي لإدارة اليابان الحديثة (اسماعيل، د. ت).

تولي هيروبومي إيتو رئاسة وزراء اليابان أربعة مرات أثناء عمله السياسي، الأولى في (22 كانون الأول 1885-30 نيسان 1888) والثانية (8آب 1892- 31 آب 1896) والثالثة (12 كانون الثاني 1898-30 حزيران 1898) والأخيرة (19 تشرين الأول 1900- 10 آيار 1901)، بذل فيهن جهوداً حثيثة لجعل اليابان تصل إلى مصاف الدول المتقدمة حينذاك من الجوانب كافة (Encyclopedia, Vol.3).

تولى إيتو أول وزارة في عهد ميجي، فأنشأ مجلس الوزراء قاد إلى ظهور حكومة دستورية حديثة ونظام إداري لدولة عصرية موحدة، إذ ضمت الكابينة الوزارية عشر حقائب هي: الخارجية، الداخلية، المالية، الحربية، العدل، التعليم، الزراعة، التجارة، النقل، وزارة شؤون البيت الإمبراطوري (النجار، 2010)، فعلاوة عن منصبه تولى وزارة شؤون البيت الإمبراطوري ورئاسة اللجنة الدستورية المكلفة بسن الدستور. سعى إيتو إلى تأليف عدد من الوزارات على النمط الغربي ومنها وزارة المالية التي كانت من أقوى الوزارات بسبب تحكمها في الأمور المالية، ووزارة الحربية التي كانت على النمط الألماني، ووزارة التعليم التي وضعت برنامجاً طموحاً للتعليم استغرق ثلاثين عاماً قبل أن يطبق تطبيقاً كاملاً، وأقيم نظام قضائي على النمط الألماني، لكنه كان مرتبطاً ومتوائماً مع الأوضاع الاجتماعية اليابانية الواقعية (Reischauer, 2004).

أصدر إيتو مجموعة مهمة من القوانين أهمها إلغاء (مجلس الدولة الكبير –داجوكان- Dajokan) (Encyclopedia, Vol.2) (Michael , et ai., 1962)، وكافة المكاتب الملحقة به، وإلغاء الألقاب الرسمية التي كان يطلق على أعضائه، فضلاً عن إلغاء نظام الحكم الإقطاعي الذي كان سائداً منذ بداية عهد ميجي، وإصلاح الجانب الإداري وفق المعطيات الجديدة، في الوقت نفسه دعم إيتو إقامة نظام إداري (بيروقراطي Bureaucracy) (Encyclopedia, Vol.2)، على وفق تنظيم يتسم

بهرمية الأدوار والوظائف، ويشمل الموظفين من ذوي الخبرات في مختلفة التخصصات والمؤهلين بخبراتهم العالية التي إكتسبوها من جراء الخدمة الطويلة أو العمل الأكاديمي من ممارسة النفوذ والقوة في تطبيق القوانين، على أنها وفقاً للرؤية إيتو، تعني التنظيم النموذجي الذي من المفترض أن يؤدي إلى إتمام العمل على أفضل وأدق وجه (Hall, 1973). فقد كان الموظفون اليابانيون وحدهم يديرون شؤون البلاد الإدارية في بادئ الأمر، لكن الأمر تغير بعد تولي إيتو رئاسة الوزراء، إذ استقدم العديد من الموظفين الأجانب من أوربا والولايات المتحدة الأميركية، وتعيينهم في مختلف قطاعات الدولة الانتاجية والخدمية، حتى أن البعض منهم شغل منصب مستشار سياسي وقانوني أو عسكري في حكومة ميجي، وقد زاد عدد المستخدمين الأجانب في اليابان على ثلاثة آلاف شخص قبل نهاية وزارته الأولى (Encyclopedia, Vol.1).

في السياق نفسه، نفذ إيتو قانون الخدمة المدنية في كانون الثاني 1886، ليصبح الموظفون خاضعين لإشراف السلطة المركزية، وبموجب ذلك فقد تم تخفيض الدرجة الوظيفية للمسؤولين الحكوميين- مع وجود بعض الاستثناءات- وذلك بهدف قطع الطريق على الأحزاب السياسية التي تحاول السيطرة على الحكومة، كما شجع إيتو الحكومة على تعيين الشباب في الوظائف الحكومية، مع إعطاء الأولوية لخريجي جامعة طوكيو الإمبراطورية -أسست عام 1877- التي لا يلتحق بها إلا أقدر الطلاب وأكثرهم كفاءة، لذا يم تعيينهم دون أي اختبار، وكان إيتو يتجنب من أن يحشر نفسه في قضايا تعيين أساتذة تلك الجامعة، والتي تحولت فيما بعد إلى مؤسسة ترفد الحكومة بالكادر الوظيفي (Keene, 2002).

أدرك إيتو أن من موجبات الإصلاح هو اعتماد التكنولوجية الغربية لبناء دولة مركزية يابانية قوية على أساس التقاليد الموروثة في النظام السياسي من جهة، والتراكم الاقتصادي المهم الذي خلفته مرحلة العزلة الطوعية من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس دعم إيتو شعار العهد الجديد (فوكوكيو كيوهيئ Fukoku Kyōhei)، أي (بلد غني، وجيش قوي Rich Country and Strong Military) (بونعمان، Massan and Caiger, 1997) /(). وقد وضع إيتو هذا الشعار موضع التطبيق العملي بعد أن تم تسخير غالبية الموارد الاقتصادية اليابانية لبناء جيش قوي في مدة زمنية قصيرة، بهدف حماية اليابان من إي اعتداء خارجي، فضلاً عن استخدام ذلك الجيش في قمع التمردات الداخلية، وما ساعده في تحقيق ذلك هو وجود مؤسسة عسكرية قوية ومتماسكة، لديها خبرة عسكرية وإدارية واسعة. كما عمل إيتو على تركيز قوة الشرطة، ومنحهم صلاحيات واسعة منها مراقبة الصحافة والسيطرة على النشاطات السياسية، وضبط السلوكيات المرفوضة من المجتمع الياباني (Banno and Ohno, 2010).

واجهت حكومة إيتو الأولى بعض المعوقات، منها مسألة تعديل المعاهدات التجارية مع الدول الغربية (Keene, 2002). فبعد عقد مؤتمر طوكيو في عام 1886، من أجل التوصل إلى حل بشأن تلك المسألة، سرعان ما تقرر تأجيل البت في ذلك الموضوع، والتفرغ لفض الغضب العارم الذي عمّ الشارع الياباني عقب سماعهِ بسير المفاوضات التي عُدّت انتقاصاً لسيادة اليابان، إذ عملت قوى المعارضة على تأجيج الوضع ضد الحكومة، وعلى اثر ذلك طلب إيتو من وزارة الداخلية إصدار قانون يقضي بمنع التظاهرات وعقد الاجتماعات العامة، كما طالب في 14 كانون الأول 1886، إصدار تعليمات جديدة تمنع الموظفين الحكوميين حضور الاجتماعات السياسية (Lu, 1997).

عندما لم تجد كل تلك الإجراءات نفعاً في ضبط الشارع الياباني أصدر إيتو (**قانون حفظ السلام**) في 26 كانون الأول 1887، والذي تم على أساسه طرد المعارضين السياسيين للحكومة من العاصمة، والذين تجاوز عددهم 500 شخص، إذ عدتهم الحكومة أشخاصا خطرين يهددون السلام العام. أحتوى القانون الجديد سبع فقرات تم بموجبها تحريم الجمعيات والاجتماعات السرية ومعاقبة المخالفين لذلك، مع التشديد على كل من يخطط لخلق الفوضى أو يحرض عليها، أو ينشر كتباً أو صوراً تزعزع أمن الشعب، وكذلك وضع

رقابة على الصحف والمطبوعات، ومنع حيازة أو حمل أو المتاجرة بأي نوع من الأسلحة ما لم تكن مرخصة من الإدارات المحلية، فضلاً عن مراقبة المسافرين الداخلين والخارجين من اليابان، وأن تتولى وزارة الداخلية تنفيذ ذلك القانون (Livingston , et al., 1973).

وبعد ثلاث أعوام من ترأس ايتو للحكومة قدم استقالته، وتفرغ لتشكيل مجلس شورى الإمبراطور، والذي أوكلت إليه مهمة المصادقة على الدستور –كما ذكر سابقا- وفعلاً تمكن إيتو من تأسيس (مجلس شورى الإمبراطور) في 28 نيسان 1888، وقد حاول أن يكسب اثنين من أقطاب المعارضة من اجل أن ينضما لعضوية ذلك المجلس وهما: اوكوما وايتاجاكي، إذ وافق الأول ورفض الثاني طلب الانضمام (Banno and Ohno, 2010).

حظى إيتو بإطراء خاص من الإمبراطور ميجي بعد إعلان الدستور في 11 شباط 1889، وبتأسيس البرلمان الياباني المعروف باسم (الدايت Diet) (Kazuhiro, 2007)، أصبح إيتو رئيس المجلس الأعيان، ثم تولى رئاسة الوزراء للمرة الثاني للمدة (8آب 1892- 31 آب 1896) ورغم معارضة بعض الأحزاب السياسية له بسبب زيادة الإنفاق الحكومي على الجانب العسكري، إلا انه من جهة أخرى نال رضا البيت الإمبراطوري بمساعدته على إصدار المرسوم الذي يدعو إلى التعاون ما بين الحكومة المركزية والبرلمان (Encyclopedia, Vol.3).

أما على صعيد السياسة الخارجية فقد واجهت حكومة إيتو أول مشكلة كان لها صدى على مجرى السياسة الدولية، وهي (الحرب اليابانية الصينية 1894-1895)، إذ كانت اليابان والصين في نزاع مستمر حول مصالحهما في كوريا (النجار، 2008)، واستمرت تلك النزاعات حتى أدت إلى أزمة سياسية داخل البرلمان الياباني في عام 1894، فطلب البرلمان من رئيس الحكومة أيتو بمزيد من التدخل في شؤون القارة الآسيوية، وكان ذلك عكس أرادته، لأنه كان يفضل مراعاة الرأي العام الدولي، لاسيما وأن حكومته كانت تقيم مباحثات في لندن حول أعادة النظر في المعاهدات غير المتكافئة، ومما زاد الضغوط على رئيس الحكومة من أجل التدخل في الصين هو عرقلة التجارة اليابانية بفعل منافسة التجارة الصينية لها، وتدهور تجارة الرز الياباني (رايشاور وادوين، 1989).

تجدر الإشارة إلى أن إيتو كان له دور في استتباب الأمن في كوريا، ففي عام 1885 حدث صراع بين اليابان والصين، وكادت الحرب إن تقع بينهما وانتهت الأزمة باتفاق عقد في مدينة (تيانتسن Tientsin) الصينية في 18 نيسان 1885، عرف بمعاهدة (لي- إيتو (Li-Ito نسبة إلى هيروبومي إيتو الذي مثل الحكومة اليابانية و(لي هونك جونك Li Houng Chong 1901.1823) (اكاماتسو، 1971)، اتفقا بموجبها على سحب قواتهما المرابطة لحماية مفوضيتهما من كوريا، وامتناع اليابان والصين عن إرسال ضباط لتدريب الجيش الكوري مرة ثانية إلا بموافقة الأخرى، كما حصلت اليابان على وضع متساوي لها مع الصين في كوريا، في حالة حدوث أي تدخل عسكري (العاني، 2003).

كان السبب الرئيس (للحرب اليابانية الصينية 1894-1895)، هو وقوع انتفاضة في كوريا قادتها إحدى التنظيمات الدينية فيها، وفي تلك الأثناء وصلت معلومات إلى طوكيو في 1 حزيران 1984، بأن الحكومة الكورية قد استدعت الجيش الصيني من أجل قمع تلك الانتفاضة وأن بكين وافقت، والحال تلك تنافي بنود معاهدة (لي-إيتو)، مما أدى إلى وقوع أعمال عدائية عسكرية بين اليابان والصين أدت أخيراً إلى إعلان الحرب بينهما في آب 1894، وبعد الانتصارات الكبيرة التي حققتها اليابان في داخل الصين وتهديدها بتوجه قواتها نحو بكين، طلبت الصين أخيراً توقيع معاهدة للسلام (جلال، 1989) / (سلمان، 2010).

قاد هيروبومي إيتو المفاوضات من جانب اليابان بينما تولى لي هونك جونك ممثل عن الجانب الصيني في شهر آذار 1895. رأى إيتو أن الموقف الياباني ينطلق من قوة الانتصار الذي حققه اليابانيون والذي لا تريد حكومته أن تتحرك عنه قيد أُنملة، عبّر إيتو أن النصر الذي حققته اليابان جاء بصعوبة، وأن المكاسب المادية والإقليمية التي حصلت عليها لا يمكن التفريط بها بسهولة. وأخيرا تم توقيع (معاهدة شيمونسكي Shimonoseke) - نسبة إلى مدينة

شيمونسكي التي تقع وسط اليابان - في 17 نيسان 1895، وتتضمن إحدى عشر مادة، أصر هيروبومي إيتو على تنفيذها، ومن أهمها اعتراف الصين الواضح بالاستقلال الكوري التام والكامل، وعدم وضع أي شروط تنتقص من هذا الاستقلال. تنازل الصين إلى اليابان بشكل كامل عن جزيرة (فرموزا) وجزر (البسكادورس (Pescadores وعن شبه جزيرة (لياوتونغ Liaotung) في جنوب منشوريا، كما تضمنت أن تدفع الصين غرامة حربية قدرها 165 مليون دولار، وأن تفتح سبعة موانئ صينية إمام التجارة اليابانية (النجار، 2010)/ (تيدمان، د.ت).

أدرك هيربومي إيتو أن الانتصار بتلك الحرب قد يعزز موقف العسكريين في زيادة الأنفاق العسكري في الميزانية العامة، التي طالما كان البرلمان يرفض تلك الزيادة، وزاد من حماس الجيش للحرب، لاسيما وأن المؤسسة العسكرية قد صورت للرأي العام أن الأمة اليابانية في خطر دائم، ومن الضروري أن تكثف جميع جهودها من أجل تعزيز الدفاع القومي الأمر الذي أدى إلى تنامي الشعور القومي الذي تحول فيما بعد إلى حد التطرف (الفخري، 2006)/ (جلال ، 1989)، كما انعكس انتصار اليابان في الحرب على الأحزاب السياسية فزادت قوة الأحزاب لأن الحكومة أرادت أن تحصل من الأحزاب على أقوى ما يمكن من التأييد، فكرس إيتو جهوده للظفر بتأييد حزبي، وقد استجاب (حزب الأحرار الدستوري Constitutional Liberal Party) برئاسة إيتاجاكي(اسماعيل، 2006)، لذلك التأييد فكافئه إيتو بتعينه وزيراً للداخلية، بيد أن ذلك التعيين أثار حملة من النقد الشديد أدت إلى استقالة إيتو في كانون الأول 1896 (العجيزي، 1969).

نتيجة للمشكلات السياسية الداخلية، لاسيما التقاطع بين الحكومة والبرلمان، تولى أيتو وزارته الثالثة في (12 كانون الثاني 1898-30 حزيران 1898)، وعادت معه معارضة الأحزاب السياسية لحكومته، ولاسيما حزب الأحرار الدستوري، والحزب التقدمي برئاسة أوكوما، إذ أخفق إيتو في ضم تلك الشخصيتان في وزارته، وعند اجتماع البرلمان في آيار 1898، رفض مشروع قانون زيادة ضريبة الأراضي التي كانت تدعو إليها الحاجة لتعزيز القوة العسكرية، فاضطر إيتو على حل البرلمان (Banno and Ohno, 2010). على ضوء ذلك أتحد الحزبين الأحرار الدستوري والتقدمي في حزب واحد عرف بـ (الحزب الدستوري) كخطوة أخرى نحو تقوية الأحزاب، الأمر الذي أدى إلى يحضى ذلك الحزب بأغلبية ساحقة في الانتخابات الخاصة بالبرلمان، فقام ايتو بتقديم استقالته من الحكومة (تيدمان ، د.ت).

قدم عدد من زملاء هيروبومي إيتو نصيحة له بضرورة تشكيله حزباً سياسياً كي يدخل المعارك الانتخابية بكل حزم وثقة، فأسس في 15 أيلول 1900 حزب (أصدقاء الحكومة الدستورية) الذي كسب فيه العديد من المؤيدين لسياسته، وبعد مرور شهر على تأسيسه لذلك الحزب قام إيتو بتشكيل الوزارة الرابعة والأخيرة له في (19 تشرين الأول 1900- 10 آيار 1901)، والتي ضمت بالدرجة الأولى عدداً من أعضاء حزبه، ولم تلق سياسة إيتو في تقريب أعضاء حزبه للوزارة وهيمنته على البرلمان ترحاباً لدى مجلس الأعيان، فعمل الأخير على حجب موافقته على اقتراح الوزارة بفرض ضريبة إضافية على الأراضي، إلا أن ايتو توسط لدى الإمبراطور لإصدار مرسوم جديد يقضي بتعديل قانون الضريبة دون الحاجة لموافقة مجلس الأعيان (Encyclopedia, Vol.3).

يبدو أن السياسة قد أرهقت ايتو، لاسيما عقب الخلاف الذي نشب على المشروعات المالية في آيار 1901 فقدم استقالته، وسافر إلى روسيا لإقامة علاقات تجارية معها، وعند عودته في عام 1903 تم تعيينه رئيساً لمجلس شورى الإمبراطور، إما رئاسته للحزب فقد تركها لأحد أعضاء الحزب، ثم تم تعينيه عام 1903 مستشارا لدى البلاط الملكي قي كوريا، وبعد انتهاء (الحرب الروسية – اليابانية 1904- 1905) بانتصار اليابان واحتلالها لكوريا (اكاماتسو، 1971)، أصبح إيتو المقيم العام في كوريا، فوقع هناك على الاتفاقية الكورية – اليابانية في 17 تشرين الثاني 1905، أكد فيه أن اليابان تسيطر على شؤونها الخارجية، وأن كل العلاقات الدبلوماسية يجب أن تحضي بالموافقة الياباني (Rutt, 1972).

بالرغم من أن إيتو كان المقيم العام في كوريا، لكنه معارضاً إلى ضمها قسريا لليابان، لكن ذلك المطلب كان يجد رفضاً واسعاً من المؤسسة العسكرية اليابانية، وأوضح إيتو وجهة نظره إلى أن تحديث كوريا كفيل بجعلها تابعة لليابان، لذلك أجرى إصلاحات واسعة في نظام الضرائب والعملة وإنشاء المصارف ودوائر للبريد والتلغراف وتشييد مدارس عامة، فضلاً عن وضع نظام تعليمي جديد، وبناء مستشفيات وإصلاح الإدارة المحلية، وتنمية البرامج الاقتصادية، وإعادة تنظيم المحاكم ونظام الشرطة في كوريا. وكذلك قام بتعيين مستشارين يابانيين لكافة أجهزة الدولة الكورية، بل وحتى العائلة المالكة عين لها مستشاراً خاصاً يتولى أدارة شؤونها، أي أن إيتو أنشأ في كوريا ما يعرف بحكومة مستشارين (Gowen،).

من الخطوات الأخرى التي أتخذها هيروبومي إيتو هو مصادرة الأراضي غير المزروعة في كوريا وبيعها لليابانيين، ومن أجل تسهيل تلك المهمة قام المستشار الياباني للشؤون المالية الكورية، بتخفيض قيمة العملة الكورية إلى خمسين بالمائة مما يؤدي إلى تسهيل امتلاك الأراضي الكورية من قبل اليابانيين، أما في الشؤون الخارجية فأن إيتو ألغى جميع الاتفاقيات المعقودة بين كوريا وكل من الصين وروسيا، وكذلك تم إبدال أغلب السفراء الكوريين المعتمدين لدى الدول بأشخاص مواليين لليابان ويسعون لتوجيه السياسية الخارجية الكورية نحو المصالح اليابانية ، وقد أثارت تلك الإجراءات اليابانية استياءً الكوريين حتى أن الوفد الكوري الذي شارك في مؤتمر السلام عام 1907 (حسين ونعمة، 1982)، استطاع وبتوجيه من الإمبراطور الكوري (كوه جونغKo Jong 1852-1919) (Encyclopedia, Vol.6)، أن يجتمع مع الوفد الأمريكي ويطلب منه الوقوف ضد الوجود والسلوك الياباني في كوريافي ضوء ذلك طالبت الحكومة اليابانية من إيتو أن يضم كل الأراضي الكورية إلى السيادة اليابانية، بيد أن إيتو استطاع أن يقنع الإمبراطور كوه جونغ على التنازل عن عرشه من أجل حماية كوريا من السيطرة اليابانية، فتنازل في 19 تموز 1907، ونصب ولده (سنجونغSanjungh 25 آذار 1874- 24 نيسان 1926) إمبراطوراً على كوريا، الذي كان متساهلاً أكثر مع اليابانيين، مما ساعد على إلحاق كوريا باليابان بشكل تام فيما بعد (مشاي ، 2013).

يظهر أخفاق هيروبومي إيتو في تحديث كوريا وفي كسب الكوريين الذين ظلوا يعدّون اليابانيين غرباء، لذلك قرر في حزيران 1909، أن يقدم استقالته من منصب الحاكم العام في كوريا، وفي تشرين الأول كان إيتو في منشوريا من أجل مباحثات مع وزير المالية الروسي فقام متعصب كوري أسمه (تشونغ غون Chung Gun) بتسديد رصاصة من مسدسه نحوه فأرداه قتيلاً، وهكذا فقدت اليابان أحد أهم رجال السياسة في تاريخها الحديث. واهم شخصيات عهد ميجي، والذي طالما تمتع بثقة الإمبراطور، لقد كان إيتو سياسياً حاسماً ومرناً، عرف عنه بأنه كان شجاعاً في اتخاذ القرارات الحاسمة وذي عقلية منفتحة للجميع، فضلاً عن ولعه ه الشديد بالقراءة وكتابة العديد من القصائد الصينية والتي جمعت في ديوان شعري عرف باسم (حقل الربيع) (Encyclopedia, Vol.3)

الخاتمة والاستنتاجات:

بعد هذه الدراسة الموجزة عن هيروبومي إيتو ودوره في حركة الإصلاح اليابانية (عهد ميجي 1841-1909) توصلنا إلى مجموعة نتائج منها:

1- أن هيروبومي إيتو جمع بين أفكار التيار القومي والأخذ بالعلوم الغربية، فكان أنموذجاً وداعية لأيديولوجية إصلاحات ميجي، والتي جمعت بين قيم التيار المحافظ والأخذ بمبادئ الحضارة الغربية ونهل البعض من علومها وتشبع بثقافتها، وآمن بالإصلاح عن طريق الاقتباس من تلك الثقافات والعلوم، وتطبيق ما يتواءم منها مع عادات وتقاليد اليابان.

2- تولى إيتو رئاسة الوزراء أربعة مرات تمكن من خلالها النهوض باليابان على الصعيدين الداخلي والخارجي، علاوةً على تقديمه كادراً وظيفياً متعلماً معتمداً في خبراته على ما قرأوه من كتب الغرب المترجمة فيما يخص الجانب الإداري، وعلى الخبرة العملية التي اكتسبوها من خلال احتكاكهم المباشر بالخبراء الأجانب الذين خدموا في حكومة ميجي، فأضيفت بذلك نقطة جديدة ومهمة في رصيد حكومات إيتو الأربعة وإصلاحات ميجي، والتي أنطبق عليها لقب (حكومات التكنوقراط).

3- كان هدف إيتو الأكبر الارتقاء باليابان إلى مصاف الدول الكبرى، وقد تحقق هذا الإنجاز السياسي بعد الحرب (اليابانية –الصينية 1894-1895)، إذ أعُجبت الدول الغربية بالتطورات السياسية التي قام بها النظام السياسي الجديد، وقد أدى هذا النجاح السياسي إلى زيادة القوى الوطنية في اليابان الداعية للتوسع الإقليمي.

4- يبدو أن استقالة ايتو من رئاسة الحكومة وتفرغه لرئاسة مجلس شورى الإمبراطور كان مناورة ذكية، وذلك كي لا يحتكر المنصب الوزاري لنفسه ولإعطاء فرصة للآخرين وبالتالي تكميم أفواه المعارضة الحانقة على الحكومة بشكل عام، وعليه بشكل خاص هذا من جهة، ومن جهة أخرى كي يتقرب بشكل اكبر للإمبراطور، لأن مجلس شورى الإمبراطور أنيطت به مهام تقديم النصح والمشورة للإمبراطور سواء أكان ذلك على صعيد السياسة الداخلية أم الخارجية للبلاد.

5- بَيد أن أهم ما قام به إيتو هو سن دستور عام 1889، الذي حرص من خلاله على إضفاء صفة الديمقراطية الغربية عليه، في الوقت نفسه تمتع الإمبراطور بسلطات دستورية واسعة، وأن تُحفظ له الامتيازات كلها، وأن يكون شخصه مقدساً لا يُمس، وهو ما أتاح له العمل بحرية باسم الإمبراطور دون مضايقة من البرلمان يعرقل قراراته، بيد أن ولاءه المطلق لشخص الإمبراطور قد جعله تحت مطرقة المعارضة والأحزاب السياسية من جهة، وسندان المؤسسة العسكرية التي تطمح إلى التوسع الإقليمي من جهة أخرى.

الهوامش:

(*) سمي عهد الإمبراطور (موتسوهيتو 1868-1912) بـ (ميجي Meiji- الحكم المستنير).

(1) هو الإمبراطور (122) في سلسلة أباطرة اليابان، ولد في 3 تشرين الثاني1852، وهو ابن الإمبراطور كوميه، أصبح ولياً للعهد في 10تموز1860، وتولى الحكم في 13كانون الثاني 1867 استثمر موتسوهيتو استقالة الشوگون (يوشينوبو Yoshinobu 1837-1913)، الملقب بـ (كيكي Keiki)، فقام بانقلاب بالقصر الإمبراطوري في 3 كانون الثاني1868، أدى إلى إلغاء حكم الشوگونات، وتسلم السلطة الفعلية في 31 تشرين الأول 1868، شهد عهد العديد من الإصلاحات الداخلية توفى في تموز 1912.

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.5, 1st.ed., (Tokyo, Kodansha, Ltd., 1983), pp.153-163.

(2) نسبة إلى (أوتو فون بسمارك Otto Von Bismarck 1815- 1898) السياسي ورجل الدولة في بروسيا وأصبح رئيس وزرائها في المدة (1862-1890) ومستشارا للإمبراطورية الألمانية (1871-1890)، مع احتفاظه بمنصب رئيس وزراء بروسيا، اتبع سياسة تمكن من خلالها توحيد ألمانيا.

Fest, Wilfried, Dictionary of German History, 1806- 1945, 2ed.ed., (New York, 1980), pp.16-17.

(3) مصطفى كامل، الشمس المشرقة، ج1، ط1، (القاهرة، مطبعة اللواء، 1904)، ص 94-95.

(4) وهم طبقة رجال الحرب أو المحاربين القدماء في اليابان التي نشأت إثر زيادة حاجة الإقطاعيين لحماية ممتلكاتهم، إذ اضطروا الاعتماد على هؤلاء المحاربين، الذين أصبحوا بمرور الزمن الحكام الفعليين للأقاليم، وامتازت تلك الطبقة باهتماماتها الثقافية، وتأثيرها في المجتمع الياباني.

(5) عباس كاظم عباس، الساموراي ودورهم السياسي والعسكري والثقافي في اليابان حتى عام 1868م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، 2013، ص 20-35؛

(6) Webb Herschel, An Introduction to Japan , 3rd.ed., (New York, Columbia University Press, 1960), pp.24-25.

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.3, p.352.

(7) تعني مدخل الخليج، وتقع في الجزء الشرقي من جزيرة هونشو، تبلغ مساحتها2141كم^2، وقد أُعتمد الاسم منذ عام 1180 حتى استبدل في أيلول 1868 إلى طوكيو أي (العاصمة الشرقية) عندما انتقل ألها الإمبراطور.

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.2, p.171.

(8) محمد أعفيف، أصول التحديث في اليابان 1568-1868، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 532.

(9) اسم يطلق على الفتيات العاملات في الغناء والموسيقى الكلاسيكية والرقص لتسلية الرجال.

ليزا دلبُي، الغاشيا وأثرها في تطور العلاقات الاجتماعية في اليابان، ترجمة جرجيس خوري، ط1، (بيروت، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1990)، ص 15-16؛ Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.3, pp.14-15.

(10) عبد الرزاق عيسى وعبير حسن، المؤلفات الكاملة لمصطفى كامل. الشمس المشرقة، ج2، ط1، (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2001)، ص96-97؛ كامل، المصدر السابق، ص 95-96.

(11) طه الهاشمي، نهضة اليابان وتأثير روح الأمة في النهضة، (بغداد، مطبعة دار السلام، 1925)، ص 144-145.

(12) مثنى عبد الجبار عبود، التعليم في اليابان (1868-1912)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كُلية التربية - ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، 2016، ص 83.

(*) نسبة إلى حكم أسرة توكوگاوا التي حكمت اليابان في المدة (1600-1868).

(13) Duke Benjamin, The History of Modern Japanese Education: Constructing the National School System 1872-1890, (New Jersey, Rutgers University Press, 2009), pp.24-30.

(14) عبود، المصدر السابق، ص 84.

(15) سمعا نبو نعمان، التجربة اليابانية دراسة في أسس النموذج النهضوي، (بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012)، ص 83.

(16) أحمد أمير إسماعيل، الحركة الإصلاحية في اليابان (1868-1912)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2006، ص 102.

(17) هو تنظيم نقدي ترتبط بموجبه قيمة وحدة النقد مع قيمة وزن محدد من الذهب، أو بأوراق نقدية قابلة للتحويل إلى الذهب من خلال غطاء ذهبي يحتفظ به المصرف المركزي مقابل إصدار النقود الورقية، ويكون على ثلاثة أشكال هي أ- قاعدة المسكوكات الذهبية، ب- قاعدة السبائك الذهبية، ت- قاعدة الأوراق الأجنبية القابلة للتحويل إلى الذهب.

سعيد عبود السامرائي، القاموس الاقتصادي الحديث. إنكليزي – عربي، ط1، (بغداد، مطبعة المعارف، 1980)، ص120؛

The New Encyclopaedia Britannica Vol. 5, 15th.ed, (Chicago, Encyclopaedia Britannica. Inc., 1988), pp.337-338.

(18) Horie Yasuzo, A Chapter in Japan's Economic History, " The Developing Economies ", Vol. III., No.4, (December 1965) pp. 411-412.

(19) مسعود ضاهر، تاريخ اليابان الحديث 1853-1945. التحدي والاستجابة، ط1، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص108؛ Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.3, p.352.

(*) هو آخر تمرّد قامت به طبقة الساموراي في جنوب غرب اليابان، كرد فعل على إنهيار مكانتهم بعد تطبيق نظام التجنيد الأجباري الذي جرّدهم من ميزة إحتكار حمل السلاح، والتفرد بالعمل العسكري.

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.7, p30.

(20) David J. Lu, (ed.), Japan A Documentary History, (New York, M.E Sharpe, Inc., 1997), pp.327-328.

(21) Duke., Op. Cit., pp. 50-57.

(22) ولد في مُقاطعة (أوري Owari-وسط اليابان)، أبدى إعجابه بالأنظمة التعليمية الغربية بعد رحلته إلى الولايات المتحدة الأميركية وأروبا، وبعد عودته إلى اليابان في آذار 1873، عُيّن نائباً لوزير التعليم عام 1874. عاد إلى الولايات المتحدة الأميركية للاطلاع ميدانياً على الأنظمة المدرسية فيها للأعوام (1874-1877)، وعمل في كُلياتها وشارك في عدد من النشاطات العلمية. وعند عودته إلى اليابان حاول تطبيق تجربته في تحديث التعليم عام 1879، إلا أنهُ جُوبه بمعارضة آلت إلى نقله لوزارة العدل عام 1880، وقد خدم في مناصب مختلفة في حكومة ميجي، وممثلاً لبلاده في الخارج كإيطاليا عام 1884، وفرنسا 1887، ثم عضواً في مجلس شورى الدولة (1890-1891)، ثم وزيراً للعدل (1891-1892).

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vo1.7, p.336.

(23) ولد في كيوتو من عائلة معروفة، تنتمي لأسرة فوجيوارا، وشغل مناصب حكومية عدة، إذ عُيّن عام 1863، مُفوضاً لشؤون الدولة بالبلاط الإمبراطوري، وفي عام 1869، أصبح مُديراً لقسم العدل في مجلس الدولة الكبير في الحكومة الجديدة، وظل فيه حتى عام 1885. عدّهُ المؤرخون من أهم القادة السياسيين خلال عهد ميجي، لدوره المُهم في إجراء الإصلاحات الأساسية من خلال المناصب الحكومية التي شغلها.

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 7, p. 12.

(24) مؤسسة استشارية غير رسمية ضمتْ كبار رجال الدولة اليابانيين المُتقاعدين من ذوي الخبرات الإدارية والسياسية والقانونية الذين أسهموا في بناء اليابان الحديثة.

(25) عبد الغفار رشاد، التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1984)، ص 13-14؛ Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 3, pp. 21-22.

(26) Michio Nagai , Westernization and Japanization: The Early Meiji transformation of Education in Japanese Culture, In: Tradition and Modernization in Japanese Culture, (ed.), (Princeton, Princeton University Press, 1971), pp. 64-66.

(27) Duke., Op. Cit., pp. 258-259.

(*) ذهب إيتو إلى إلمانيا عام 1882 لغرض وضع دستور جديد لليابان، وسيرد لاحقا تفاصيل تلك السفرة.

(28) Nagai., Op. Cit., p. 73.

(29) Duke., Op. Cit., p.317.

(30) رجل دولة ودبلوماسي من الساموراي، ولد عام 1847، ويُعدّ مؤسس النظام التعليمي الحديث في اليابان، درس الرياضيات والفيزياء والمسح البحري في لندن، وتقلد مناصب حكومية عدة، حتى أصبح أول وزيراً للتربية والتعليم في وزارة إيتو هيروبومي الأولى (1886-1888). أدتْ دعوته إلى الانفتاح والحرية والتعليم العلماني إلى مقتله على يد أحد الطلبة المتطرفين في 11 شباط 1889.

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 5, pp. 248-249.

(31) Marius Jansen and Others, Records of Civilization: Sources and Studies, (New York, Columbia University Press, 1971), p. 407.

(32) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.3, p.353.

(33) آرثر تيدمان، اليابان الحديثة، ترجمة وديع سعيد، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، د.ت)، ص 102؛ بونعمان، المصدر السابق، ص85-86.

(34) مسعود ضاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية، تشابه المقدمات واختلاف النتائج، (الكويت، عالم المعرفة، 1999)، ص 222.

(35) رءوف عباس حامد، حركة المطالبة بالدستور في اليابان 1878 -1890، "المجلة المصرية للدراسات التاريخية"، مج22، القاهرة، مطبعة الجيلاوي، 1975، ص 269.

(36) ولد في عائلة من الساموراي، أصبح عام 1868 من السياسيين الذين قادوا إصلاح عهد ميجي، عمل في عدد من المناصب الإدارية للمدة 1868. 1873. تولى وزارة الداخلية (30 حزيران -8 تشرين الثاني 1898)، تقاعد من العمل السياسية وصرف حياته للكتابة.

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 3, pp.349-350.

(37) ولد في مقاطعة (هايزن Hizen) من عائلة ساموراي، وتلقى تعليمه في مدرسة ساغا، وامتلك خبرة قوية في القضايا المالية والتجارية عن طريق تعامله مع التجار الأجانب في ناگازاكي، وكان من أشد مناصري الإمبراطور. وتسنم مناصب عدة في حكومة ميجي، ومنها مسؤولاً دبلوماسياً وتجارياً في ناگازاكي، وعُيّن نائباً لوزير المالية، ومن ثم أصبح وزيراً لها، شغل منصب وزير الخارجية للأعوام (1888-1889)، (1896-1897)، وترأس (الحزب التقدمي Progressive Party) عام 1869، وعُيّن رئيساً لجامعة (واسيدالWasedal) للمدة (1900-1907)، وتقلد مناصب عدة حتى وفاته.

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vo1.6, pp.95-96.

(38) ضاهر، تاريخ اليابان الحديث، ص 111.

(39) رءوف عباس حامد، الأصول الثقافية للنهضة اليابانية الحديثة 1854-1904، " المجلة المصرية للدراسات التاريخية "، مج23، ، القاهرة، مطبعة الجيلاوي، 1976، ص255.

(40) ضاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية، ص 246-247.

(41) أدوين أولدفاذر ريشاور، تاريخ اليابان من الجذور حتى هيروشيما، ترجمة يوسف شلب الشام، ط1، (دمشق، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، 2000)، ص 104-105؛ تيدمان، المصدر السابق، ص 32.

(42) Nagai., Op, Cit., p. 73.

(43) Japan A Documentary History, p. 333.

(44) p. 311. Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 3,

(45) Johannes Hirschmeier, The origins of Entrepreneurship in Meiji Japan, 2nd.ed., (Cambridge, Harvard University Press, 1968), p.62.

(46) Japan A Documentary History, p. 338.

(47) للإطلاع على نص دستور ميجي. يُنظر: Takii Kazuhiro, The Meiji Constitution: The Japanese Experience of the West and the Shaping of the Modern State, Translated David Noble (Tokyo, International House of Japan, , 2007)pp.1-5;

(48) تيدمان، المصدر السابق، ص115-125؛ إسماعيل، المصدر السابق، ص 313-322.

(49) اليابان ملامح أمة، ترجمة سمر حمود الشيشكلي، (دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب)، ص97؛حامد، المصدر السابق، ص270.

(50) ديانة وضعية اجتماعية لا تُنسب إلى مؤسس أو تعاليم مكتوبة، إلا إنها تبلورت عّبر التاريخ لتصبح ديناً إمبراطورياً مع بداية عهد نارا. تتألف من مقطعين (Shin) ومعناه الآلهة، و(To) ومعناه الطريق أو السبيل، وبذلك فهي (طريق الآلهةThe way of The Gods).

John W. Dower, Embracing Defeat: Japan in the wake of world war II, (New York , W.W. Norton Company, Inc., 1999), p.82; Peter Duus, The Rise of Modern Japan, (Boston, Houghton Mifflin, 1976) , p.92.

(51) إسماعيل، المصدر السابق، ص137-138. Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 3 p. 353،

(52) سحر عباس عبد الحسن النجّار، الأوضاع السياسية الداخلية في اليابان 1926-1939، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 2010، ص 48.

(53) Edwin O. Reischauer , Japan the Story of a Nation, 4th. ed., (Singapore, Tuttle Publishing, 2004), p.88.

(54) مؤسسة ذات سلطات تنفيذية وأخرى تشريعية، تعود جذورها إلى عهد (هييآن Heian 794-1185م)، وأُعيد العمل بموجبه في عهد ميجي ويتألف من قسمان، الأول عرف بالمجلس الأعلى الذي يتضمن نُبلاء البلاط والإقطاعيين الكبار وقادة الساموراي، أما الثاني فعُرِفَ بالمجلس الأدنى، الذي يضم ممثلين عن الساموراي بشكل عام، ولم يكن للمجلس الأخير أي سلطة مُتنفذة في القرارات الحكومية، في حين عُد المجلس الأعلى مجلسا أدارياً للأقلية الحاكمة.

Franz H. Michael and George E. Tayior, The Far East in Modern World, (New York, Methuen and Co. limited, Inc., 1962), p. 246; Kodansha Encyclopedia of Japan, Vo1. 2, pp. 69-70.

(55) وهي كلمة فرنسية تتألف من مقطعين (بيرو Bureau- المكتب) و(قراطي Cracy المشتقة من الكلمة اليونانية Kratiaأو Kratos- السلطة أو القوة)، وبذلك تعني سلطة المكتب للدلالة على الموظفين الذين يمارسون السلطة من خلف المكاتب.

The New Encyclopaedia Britannica, Vol.2, pp.642-644.

(56) John Whitney Hall, Japan from Prehistory to Modern Times , (Tokyo, 1973), p.287.

(57) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.1, pp.217-220.

(58) Donald Keene , Emperor of Japan: Meiji and his world 1852-1912 (New York, NY) Columbia University Press, 2002), pp.55-57.

(59) أتبعت اليابان سياسة العزلة في سياستها الخارجية في الأعوام (1639- 1853)، التي عُرفت بـ ((ساكوكو Sakoku) أي العزلة الوطنية (National Seclusion Kodansha Encyclopedia of Japan , Vol.7, p.3.) .

(60) R. Massan and J.Caiger, A History of Japan, (Tokyo, Tuttle Publishing, 1997), p.261;

(61)بونعمان، المصدر السابق، ص91-92.

(62) Junji Banno and Kenichi Ohno, The Flexible Structure of Politics in Meiji Japan (Tokyo, The Developmental Leadership Program, 2010), pp.15-16.

(63) أجبرت اليابان على عقد مجموعة من المعاهدات التجارية مع الدول الغربية في خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر وعُرفت بـ (المعاهدات غير المتكافئة Unequal Treaties) أو (أنسي كانين Ansei Gannen) التي أظهرت مدى ضعف اليابان وسَّوغت ظهور معارضة داخلية.

للتفاصيل عن نصوص تلك المعاهدات. يُنظر:

Donald Keene, Emperor of Japan: Meiji and his world 1852-1912 (New York, NY: Columbia University Press, 2002), pp.56-82.

(64) Japan A Documentary History, p. 338; Tessa Morris-Suzuki, A History of Japanese Economy Thought, (London, Routledge, 1989). pp, 44-45.

(65) Jon Livingston and Others , Imperial Japan 1800 – 1945, (New York – 1973), pp.188-190.

(66) Banno and Ohno., Op.Cit., p27.

(67)يتكون البرلمان من مجلسين هما الأعيان والآخر مجلس النواب، يتكون الأول من 292 عضواً وتكون عضويته في الغالب بالوراثة أو التعيين. أما مجلس النواب فيتكون من 300 عضو، يتم اختيار أعضائه عن طريق الانتخاب، وقد تركزت جميع إطراف السلطة بيد الإمبراطور حسب المادة الأولى من الدستور.

Kazuhiro., Op. Cit., p.5.

(68) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 3, p.353.

(69) للتفاصيل عن النزاع الياباني الصيني حول كوريا حتى عام 1894. يُنظر:

مشتاق مال الله قاسم النجّار، السياسة الدولية تجاه الصين 1781-1899، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2008، ص 124-129.

(70) رايشاور، أدوين، اليابانيون، ترجمة ليلى الجبالي، (الكويت، عالم المعرفة، 1989)، ص 119.

(71) بول اكاماتسو، " دور الجيش في العملية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لنمو اليابان"، بحث في كتاب: الجيش والحركة الوطنية. مصر، فيتنام، الباكستان، اندونيسيا، اليابان، الصين، الكونغو، ترجمة حسن قبيسي، (بيروت، دار ابن خلدون، 1971)، ص 272.

(72) سياسي صيني وعلى الرغم مما عرف عنه من فساد وعجرفة كان يملك مواهب عسكرية فذة واطلاع واسع بالشؤون السياسية شارك في قمع حركة التايبنج عام 1862، وعين حاكماً على مقاطعة كيانغو ثم حاكماً عاماً عليها عام 1865. وفي سنة 1870 عين حاكماً على مقاطعة تشاي وظل في منصبه حتى عام 1895. وكان سياسياً لامعاً أدار المفاوضات مع الفرنسيين والروس واليابانيين، وعقد عدة معاهدات، وكان أحد قادة الإصلاح في الصين.

(73) نوري عبد الحميد العاني، تاريخ الصين الحديث 1516. 1911، (بغداد، مكتبة الكلمة الذهبية، 2003)، ص 89.

(74) محمد نعمان جلال، الصراع بين اليابان والصين، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1989)، ص 14، منتهى طالب سلمان، دراسات وثائقية في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر1500-1980، ط1، (بغداد، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، 2010)، ص339.

(75) النجار، سحر عباس عبد الحسين، المصدر السابق، ص 52-53؛ تيدمان، المصدر السابق، ص 38-39.

(76) أسماء صلاح الدين صالح الفخري، العلاقات الصينية-اليابانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية- ابن رشد، جامعة بغداد، 2006، ص 57-58، جلال، المصدر السابق، ص17-18.

(77) .177 Relshauer., Op., Cit

(78) أعادة إيتاجاكي تشكيل حزب جديد باسم (حزب الأحرار الدستوري Constitutional Liberal Party) المعروف بـ (ريكان جيوتوو Rikken Juyuto) عام 1890.

(79) إسماعيل، المصدر السابق، ص 114.

(80) عبد العزيز العجيزي، الحزبية والديمقراطية في اليابان، "مجلة السياسة الدولية"، العدد 17، القاهرة، تموز 1969، ص654.

(81) Banno and Ohno., Op.Cit., p29.

(82) تيدمان، المصدر السابق، ص 41.

(83) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 3, p.353.

(84) اكاماتسو، المصدر السابق، 274-275.

(85) للتفاصيل عن الحرب اليابانية –الروسية. يُنظر:

(86) الفخري، المصدر السابق، ص 95-103؛ سلمان، المصدر السابق، ص239-256؛ درويش، المصدر السابق، ص 97-102.

(87) Richard Rutt, History of the Korean People, (Taewon Publishing Company, Seoul), 1972), p.114.

(88) Herbert H. Gowen , An Outline History of Japan , (New York, 1927), p.355.

(89) عقد هذا المؤتمر في مدينة لاهاي في هولندا، نوقش فيه عدة مسائل منها أنشاء محكمة دولية للتحكيم في القضايا الدولية، والاتفاقيات الدولية لتحصيل الديون، وقواعد الحرب وحقوق والتزامات المحايدين وجرائم الحرب وقوانينها.

(90) فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، التاريخ الاوربي الحديث 1815-1939، (بغداد، 1982)، 169.

(91) وهو العاهل رقم26 من سلالة بي تولى عام 1864 وقاد حركة الإصلاح في بلاده واستطاع أخراج كوريا من عزلتها وأقامت علاقات قوية مع الغرب، استمر في الحكم حتى أجبروه اليابانيين عن التخلي عن الحكم 1907.

(92) صلاح خلف مشاي، سياسة الصين تجاه القضية الكورية (1945-1953)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2013، ص 78-79؛ الفخري، المصدر السابق، 103-104.

(93) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 3, p.35.

المصادر والمراجع

- David J. Lu, (ed.), ((1997 Japan A Documentary History, M.E Sharpe, Inc , New Yor.
- Donald Keene, (2002), Emperor of Japan: Meiji and his world 1852- 1912 , NY, Columbia University Press, New York.

- Duke Benjamin, (2009), The History of Modern Japanese Education: Constructing the National School System 1872-1890, (Rutgers University Press, New Jersey.
- Edwin O. Reischauer , (2004) Japan the Story of a Nation, 4th. ed., . Singapore, Tuttle Publishing.
- Fest, Wilfried, 1980) ،), Dictionary of German History, 1806- 1945, 2ed.ed., New York.
- Franz H. Michael and George E. Tayior, (1962), The Far East in Modern World, , Methuen and Co. limited, Inc., New York.
- Herbert H. Gowen , (1927), An Outline History of Japan , New York,
- Horie Yasuzo, A Chapter in Japan's Economic History, " The Developing Economies " (1965), Vol. III., No.4, (December
- Johannes Hirschmeier, , (1968) The origins of E, ntrepreneurship in Meiji Japan, 2nd.ed., Cambridge, Harvard University Press.
- John W. Dower, (1999) Embracing Defeat: Japan in the wake of world war II, , W.W. Norton Company, Inc., New York.
- John Whitney Hall, (1973). Japan from Prehistory to Modern Times , Tokyo.
- Jon Livingston and Others, (1973), Imperial Japan 1800 – 1945,

  Marius Jansen and Others, (1971) , Records of Civilization: Sources and Studies, Columbia University Press, New York.
- Michio Nagai, ((1971 Westernization and Japanization: The Early Meiji transformation of Education in Japanese Culture, In: Tradition and Modernization in Japanese Culture, (ed.), , (Princeton, Princeton University Press.
- New York.

  R. Massan and J.Caiger, (1997). A History of Japan, , (Tokyo, Tuttle Publishing, Junji Banno and Kenichi Ohno, (2010) , The Flexible Structure of Politics in Meiji Japan , , The Developmental Leadership Program , Tokyo.
- Richard Rutt, (1972) History of the Korean People Publishing Company, Seoul, Taewon.
- Takii Kazuhiro, (2007), The Meiji Constitution: The Japanese Experience of the West and the Shaping of the Modern State, Translated David Noble , International House of Japan, Tokyo.
- Tessa Morris-Suzuki, (1989), A History of Japanese Economy Thought, Rutledge, London.
- The New Encyclopedia Britannica, Vol.2.
- Webb Herschel, (1960), An Introduction to Japan , 3rd.ed., (New York, Columbia University Press.
- Kodansha Encyclopedia of Japan, (1983) , Vol.1, 2, 3, 5, 7 1st.ed., (Tokyo, Kodansha, Ltd.
- The New Encyclopedia Britannica, (1988)Vol.1, 2 , 5, , 15th.ed, (Chicago, Encyclopedia Britannica. Inc.
- أحمد أمير إسماعيل (2006)، الحركة الإصلاحية في اليابان (1868-1912)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد.

- أدوين أولدفاذر ريشاور (2000)، تاريخ اليابان من الجذور حتى هيروشيما، ترجمة يوسف شلب الشام، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، دمشق.
- آرثر تيدمان، (د.ت)، اليابان الحديثة، ترجمة وديع سعيد، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
- أسماء صلاح الدين صالح الفخري، (2006)، العلاقات الصينية-اليابانية أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية- ابن رشد، جامعة بغداد.
- بول اكاماتسو، (1971)، " دور الجيش في العملية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لنمو اليابان"، بحث في كتاب: الجيش والحركة الوطنية. مصر، فيتنام، الباكستان، اندونيسيا، اليابان، الصين، الكونغو، ترجمة حسن قبيسي، دار ابن خلدون، بيروت.
- رءوف عباس حامد، (1975)، حركة المطالبة بالدستور في اليابان 1878 -1890، "المجلة المصرية للدراسات التاريخية"، مج22، مطبعة الجيلاوي، القاهرة.
- رايشاور، أدوين (1989)، اليابانيون، ترجمة ليلى الجبالي، عالم المعرفة، الكويت.
- سحر عباس عبد الحسن النجّار، (2010)، الأوضاع السياسية الداخلية في اليابان 1926-1939 رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة.
- سعيد عبود السامرائي، (1980)، القاموس الاقتصادي الحديث. إنكليزي – عربي، مطبعة المعارف، بغداد.
- سمعا نبو نعمان (2012)، التجربة اليابانية دراسة في أسس النموذج النهضوي، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت.
- صلاح خلف مششاي (2013)، سياسة الصين تجاه القضية الكورية (1945-1953)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية.
- طه الهاشمي، (1925)، نهضة اليابان وتأثير روح الأمة في النهضة، ، مطبعة دار السلام، بغداد.
- عبد الرزاق عيسى وعبير حسن، (2001)، المؤلفات الكاملة لمصطفى كامل. الشمس المشرقة، ج2، ، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
- عبد العزيز العجيزي، (1969) الحزبية والديمقراطية في اليابان، "مجلة السياسة الدولية"، العدد 17، تموز، القاهرة.
- عبد الغفار رشاد، (1984)، التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.
- فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، (1982)، التاريخ الاوربي الحديث 1815-1939 بغداد.
- ليزا دلبُي، (1990)، الغاشيا وأثرها في تطور العلاقات الاجتماعية في اليابان، ترجمة جرجيس خوري، دار النضال للطباعة، بيروت.
- محمد أعفيف، (2010)، أصول التحديث في اليابان 1568-1868، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- محمد نعمان جلال (1989)، الصراع بين اليابان والصين، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- مسعود ضاهر، (2009) تاريخ اليابان الحديث 1853-1945. التحدي والاستجابة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- مسعود ضاهر، (1999) النهضة العربية والنهضة اليابانية، تشابه المقدمات واختلاف النتائج، عالم المعرفة، الكويت.
- مشتاق مال الله قاسم النجّار، (2008)، السياسة الدولية تجاه الصين 1781-1899، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة.

- مصطفى كامل، (1904)، الشمس المشرقة، القاهرة، مطبعة اللواء، ج1
- منتهى طالب سلمان (2010)، دراسات وثائقية في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر1500-1980، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد.
- نوري عبد الحميد العاني، (2003)، تاريخ الصين الحديث 1516. 1911، مكتبة الكلمة الذهبية، بغداد.
- اليابان ملامح أمة، ترجمة سمر حمود الشيشكلي، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق.